تقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي

*د/ محمد احمد الجوفي

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي، وقد استخدم الباحث في دراسته استبانة تضمنت (64) فقرة، شملت (10) مجالات، ضمن (3) محاور، هي: المحور الأول: المؤشرات المتعلقة بجودة العمل البحثي، والمحور الثاني: المؤشرات المتعلقة بجودة المخرجات البحثية، والمحور الثالث: المؤشرات المتعلقة بجودة الكفايات البحثية للباحث. وبعد التحقق من صدق الاستبانة وثباتها، ومن ثم إخراجها بصورتها النهائية، قام الباحث بتطبيقها على عينة مكونة من (148) فرداً، جميعهم أعضاء هيئة تدريس في كل من جامعة: صنعاء، تعز، إب، ذمار. وقد أظهرت عملية التحليل الإحصائي عدد من النتائج كان من أبرزها:

- أن واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي في المستوى المتوسط من الجودة، وفقاً لقيم المتوسطات الحسابية على مدى الاستبانة.
- توجد فروق دالة إحصائياً بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تجاه واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية تعزى إلى متغيري: الجامعة، والدرجة العلمية.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تجاه واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية تعزى إلى متغير: الدرجة الوظيفية.

وقد خلص الباحث إلى جملة من التوصيات والمقترحات بهذا الصدد.

أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

تولي دول وحكومات بلدان العالم قاطبة، المتقدمة والنامية على حد سواء، اهتماماً كبيراً بالبحث العلم، يقيناً منها بأنه وسيلة الإنسان الوحيدة والفاعلة لتحقيق التطور و التقدم الذي ينشده في شتى المجالات. وفي هذا السياق يأتي البحث التربوي، أحد أنواع البحوث العلمية، اللصيقة بالإنسان وظواهره السلوكية، مما يجعل منه الخيار الأوحد أمام الإنسان، لمواجهة المتغيرات والمستجدات التي تتقادم به سريعاً مع مرور الأيام على مختلف المجالات.

ولعل الكثير من المختصين والمهتمين في البحث التربوي، يجمعون على حقيقة مفادها، أن واقع مخرجات الجامعات من البحوث العلمية، سيما التربوية منها لا ترتقي إلى وظيفتها المتوقعة، تجاه خدمة الإنسان وقضاياه المجتمعية، ويرجع ذلك إلى أن ثمة مشكلات وصعوبات، تحول دون تطوره إلى مستوى البحث العلمي في مجال الطبيعيات، وهذا الواقع لا يتوقف حصراً على بلد بعينه، وإنما يعد ظاهرة عالمية يتصف بها البحث التربوي في جميع بلدان العالم. إلا إن هناك تبايناً واختلافاً فيما بينها، من حيث طبيعتها ومدى اتساعها ودرجة حدتها، ويزداد ذلك التباين والاختلاف في البلدان النامية والأقل نمواً، الأمر الذي يجعل من ذلك مظهراً من مظاهر التخلف الحضاري، ويزيد من الهوة بين البلدان المتقدمة والنامية.

وفي السياق ذاته، فإن واقع مخرجات الجامعات العربية من البحوث العلمية التربوية، لا تختلف عما هو عليه حال مخرجات الجامعات اليمنية، من حيث وصفها بالتكرار والنمطية والرتابة والضعف، وهذا ما يعكس واقع مخرجات الجامعات اليمنية من البحوث العلمية والتربوية على وجه التحديد، مما يجعلها في معظمها أبحاثاً لا ترتقي إلى مستوى الطموح من حيث كونها أبحاثاً أصيلة وحقيقة.

لذلك فأن الدراسة الحالية تأتي في سياق الاستجابات للنداءات والصيحات العالمية التي تنادي بضرورة إخضاع البحوث العلمية والتربوية إلى نظم معيارية، ليتم من خلالها الحكم عن

❖ أستاذ الإدارة المشارك في قسم الإدارة وأصول التربية - كلية التربية – جامعة إب

مدى أصالة البحث العلمي وفاعليته في حل المشكلات التربوية، ومدى استجابته لقضايا التعليم ومتطلبات التنمية المجتمعية.

مشكلة الدراسة:

تظهر الدراسات والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، أن واقع مخرجات الجامعات من البحث العلمي التربوي، يعاني من تشكيلة واسعة من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تقدمة كما هو حال البحث العلمي في مجال الطبيعيات، وهذا الواقع البحثي لا يتوقف أمره عند بلد بعينه من حيث مستوى تقدمه أو نموه، وإنما يعد ظاهرة بحثية يتسم بها البحث التربوي في الجامعات والمراكز البحثية في بلدان العالم قاطبة، (ميخائيل، 2006: 96).

ويرى الباحث أن تلك الظاهرة البحثية، بما تتسم به من صعوبات ومعوقات قد تتباين وتتفاوت من بلد إلى آخر، من حيث نشأتها ومدى اتساعها ودرجة حدتها، ولعل ذلك يرجع إلى مستوى التطور والتقدم الذي يشهده هذا البلد أو ذاك.

وبصرف النظر عن الظروف والعوامل المحيطة بالظاهرة سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، فضلاً عن الطبيعة البحثية والبشرية لهذا النوع من الأبحاث، كونها تعنى بالإنسان، بما يحمله من خصائص وسمات بيولوجية وسيكولوجية تتسم بالتغير والتجريد، إلا أن الحقيقة التي لاريب فيها، هو أن الظاهرة التربوية هي في حقيقة الأمر ظاهرة بحثية، من المستحيل فهمها والتعامل معها، وتوجيهها بما يخدم المجتمع الإنساني، ما لم تخضع للدراسة العلمية المنظمة في إطار منهج البحث العلمي(عبد المعطي، 2009: 10 -11).

وفي بلد الدراسة الجمهورية اليمنية، فإن واقع مخرجات الجامعات اليمنية من البحث التربوي، لا يختلف عما هو عليه حال مخرجات الجامعات العربية، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات من شأنها تطوير التعليم وتجويد مخرجاته، بما فيها مخرجات الجامعات من البحث العلمي، إلا أن غياب التخطيط الاستراتيجي لقضايا التربية ذات الأولوية في الدراسة والبحث، وغياب الدعم والتمويل المالي لإجراء البحوث العلمية ذات العلاقة بقضايا التربية، ومتطلبات التنمية المجتمعية، فضلاً عن غياب الضوابط البحثية والأكاديمية، والتي من شأنها تقييم جودة البحوث العلمية والتربوية، كل ذلك ساعد على نتاج بحثي جامعي، يغلب عليه التكرار والنمطية والرتابة، مما يجعل منها أبحاثاً تربوية هامشية لا تمت إلى الواقع التربوي بصلة.

في ضوء ما سبق تحدد مشكلة الدراسة الحالية بالسؤال الآتي:

- ما واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية الحكومية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي ؟

أهمية البحث:

- تولي دول وحكومات بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي، إذ إنه وسيلة الإنسان والفاعلة والوحيدة في تحقيق التطور والتقدم الذي ينشده على مختلف المجالات.
- وفي سياق الاهتمام بالبحث العلمي، تجلى الاهتمام بالبحث التربوي بصورة لم يسبق لها مثيل، في العقود الأخيرة من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي يواجهها العمل البحثي في الميدان التربوي، (عاشور، 2004، 12).
- ومن ثم فإن الاهتمام بالبحث التربوي، لم يعد في الوقت الراهن مظهراً من مظاهر التقدم والترف الحضاري، أو من كونه يمثل أحد ميادين البحث العلمي، وإنما من كونه مطلباً اجتماعياً ملحاً، باعتباره محور الارتكاز الذي تدور حوله الكثير من جوانب النهوض والتقدم الاجتماعي والحضاري، إذ إن إعداد جيل المستقبل والوصول بالمتعلم الفرد إلى أقصى ما تسمح به قدراته في إطار التطور المتسق والمتكامل لشخصيته، إنما هو من المسائل التي يتصدى لها البحث التربوي، (عدس، 1992: 68).
- لذلك تأتي أهمية الدراسة الحالية لتصب في المجرى الذي ينصب فيه الاهتمام بالبحث التربوي في السياق العربي والعالمي، وذلك من خلال التعرف على واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي المتعارف عليها عالمياً، لذلك فإن الدراسة الحالية تبرز أهميتها نظرياً وتطبيقياً بالآتي: -

- إعطاء صورة واضحة وحقيقية عن واقع مخرجات الجامعات اليمنية من البحث التربوي.
- قياس مخرجات الجامعات اليمنية من البحث التربوي في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي، باعتبارها معايير عالمية، من شأنها الحكم على مدى تمثل البحث التربوي لمعايير الجودة البحثية.
- تحليل بيانات الدراسة في ضوء إطارها المرجعي من الأدب النظري، ومن ثم التوصل إلى استنتاجات وتوصيات بشأنها.
- يتوقع الباحث أن هذه الدراسة بما تسفر عنه من نتائج إنما تمثل سبقاً بحثياً، وجهداً منظوراً به، قد تفيد الجامعات اليمنية والجهات الرسمية ذات العلاقة من حيث مراجعة نظمها البحثية، مما يجعل منها أبحاثاً تربوية حقيقة وأصيلة على المستوى المحلي والعالمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

-التعرف على واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي.

-التعرف على الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي، وفقاً لمتغيرات الدراسة وهي: الجامعة - المستوى الوظيفي - الدرجة الأكاديمية.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بتقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي، من وجهة نظر: عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية: صنعاء، تعز، إب، ذمار، للعام الجامعي 2012 -2013م.

المصطلحات العلمية للبحث:

اقتصرت الدراسة الحالية على المصطلحات العلمية الآتية:

1. **التقييم**: Assessment

يقصد به في هذه الدراسة بأنه:

الحكم على مستوى جودة البحث العلمي التربوي في الجامعات اليمنية من خلال مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي المتعارف عليها عالميا، وفقاً للقيم الإحصائية المتمخضة من نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

2. **البحث التربوي**: Educational Research

ويقصد بالبحث التربوي في هذه الدراسة بأنه:

النشاط البحثي الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات اليمنية، وفقاً لخطوات منهج البحث العلمي المتعارف عليها أكاديمياً في دراسة المشكلات التربوية بهدف معالجتها، بما يساعد على تطوير العملية التعليمية، والارتقاء بمخرجاتها بما يواكب تطور التعليم الجامعي.

3. **المؤشرات**: Endicatores

ويقصد بالمؤشرات في هذه الدراسة بأنها: المعايير أو المحكات التي من خلالها يتم الحكم على مستوى جودة البحث التربوي في الجامعات اليمني، ومدى اتصالها بالواقع التربوي وقضايا التنمية المجتمعية.

4. **تقييم الجودة البحثية**:

Research Quality Assessment

ويقصد بالجودة البحثية بالدراسة الحالية: هي العملية التي يقوم بها الخبراء الأقران والدوريات، ومحكمو المجلات العلمية على المستوى الإقليمي والعالمي، من خلال معايير قياس مستوى جودة البحث العلمي التربوي في الجامعات اليمنية، بدءاً من طبيعة عنوان البحث، وإعداد مخططه، وانتهاءً بالنتائج التي تم التوصل إليها.

ثانياً: الخلفية النظرية والدراسات السابقة

أولا: البحث التربوي (إطار مفاهيمي):-

للتعرف على ماهية البحث التربوي، ينبغي علينا أولاً التعرف على ماهية البحث العلمي نفسه، إذ يشير؛ مودي Moody في دراسة، محمد (1984، 106 -107)، أن البحث

العلمي ما هو في الواقع إلا منهج قائم على مجموعة من الخطوات العلمية، التي تهدف أساساً إلى اكتشاف الحقيقة، وهو بذلك يعتمد على التفكير العلمي التحليلي الناقد، للمعلومات والبيانات التي تم جمعها والخاصة بالمشكلة أوالقضية البحثية المستهدفة بالدراسة والبحث، والتي تم تحديدها وصياغة فروضها، ومن ثم استخلاص نتائجها والتأكد من ملاءمتها للفروض المبدئية بشأن تفسيرها ومعالجتها.

أما؛ أندرسون (Anderson,1998.6-7)، فهو يرى أن البحث العلمي، ما هو إلا نشاط إنساني، يقوم في الأساس على حل المشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره، وفقاً لسلسة من التساؤلات في ضوء ما تم جمعه من بيانات خاصة بالقضية البحثية.

وفي هذا الصدد يأتي البحث التربوي، الذي نشأ مع مطلع القرن الماضي، في سياق نشأة وتطور البحث العلمي في شتى المجالات، بفعل الجهود البحثية التي قام بها العديد من الباحثين والمهتمين في مجال التربية، وقد تمخض عن ذلك العديد من الأبحاث التربوية التي تعرف اليوم بالبحوث الأساسية -Basic Researchs، أو البحوث البحتة Pure-Researchs، وهي بحوث على غاية من الأهمية، فمن خلالها ترسخت أسس البحث العلمي التربوي وإجراءاته المنهجية، وإليها تعزى صناعة البحث العلمي، الذي بدوره ساهم في اتساع دائرة المعرفة العلمية في العلوم التربوية والإنسانية، (الهبوب، 2011، 250 - 251).

وعلى الرغم من ذلك، فإن حقيقة البحث العلمي في العلوم التربوية، لم تتمكن بعد من مسايرة تطورات البحث العلمي، كما هو الحال في مجال الطبيعيات، علماً أن الظاهرة التربوية هي أساساً ظاهرة بحثية، ومن ثم فإنه يستحيل فهمها والتعامل معها، ما لم تخضع للدراسة العلمية المنظمة، واستخدام منهج البحث العلمي في معالجتها، (ميخائيل، 2006، 89).

لذلك فالبحث التربوي لم يعد في الوقت الراهن، مظهراً من مظاهر التقدم والترف الحضاري، أو من كونه يمثل أحد ميادين البحث العلمي، وإنما يمثل مطلباً اجتماعياً وقومياً ملحاً، باعتباره محور الارتكاز الذي تدور حوله الكثير من جوانب النهوض والتقدم الاجتماعي والحضاري، إذ إن إعداد جيل المستقبل، والوصول بالمتعلم الفرد إلى أقصى ما تسمح به قدراته في إطار التطور المتسق والمتكامل لشخصيته، إنما هو من بين المسائل التي يتصدى لها البحث التربوي، (عدس، 1992، 4).

ومع تنامي الوعي القومي بأهمية البحث التربوي، والإلحاح المتزايد بتفعيل دوره في مواجهة التحولات الكبرى والمتسارعة في جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء..، وفي هذا الصدد تأتي البلدان العربية التي تشهد تطوراً منظوراً به على مختلف المجالات وفي مقدمتها التعليم الذي تنوعت مصادره، وتعددت مستوياته، واتسعت آفاقه الكمية، ومع ذلك الاهتمام والتطور، إلا أن البعد النوعي بالتعليم في الواقع العربي قد اختزل بالبعد الكمي، ولا يتوقف الأمر عند نوع مرحلة تعليمية بعينها، وإنما يشمل ذلك الاختزال جميع مصادر تنوع التعليم ومراحله المختلفة بما فيه التعليم الجامعي، (عبدالمعطي، 2009، 20).

وفي السياق ذاته، نلاحظ أن الدور الذي يؤديه البحث التربوي، مازال في حقيقة الأمر محدوداً، إن لم يكن شبه غائب لدرجة يصح معه القول: إن الواقع التربوي العربي، يعاني من فجوة حقيقية، تفصل بين البحث التربوي والممارسة التربوية، إذ إن مخرجات الجامعات من البحوث التربوية، لم تتصد بعد لمشكلات تربوية حقيقية، وفقاً لما هو متوقع من وظيفتها، فالكثير منها تتعمد مشكلات مصطنعة، إن لم يغلب عليها التكرار والنمطية، فهي بعيدة عن قضايا التربية ومتطلبات التنمية، وهى أبحاث غالباً ما يتم أجراؤها فقط لإضفاء مشروعية الحصول على شهادات عليا، أو بهدف الترقيات العلمية، توقاً وتطلعاً لمراكز وظيفية رسمية أعلى، الأمر الذي أدى إلى تجاهل السلطات التربوية للاستفادة منها، فضلاً عن الاحتفاظ بها على رفوف المكتبات في أحسن الأحول، لتظل بعيدة عن المستفيدين من نتائجها في الميدان التربوي، كل ذلك أدى بالنتيجة إلى ترسيخ حالة من الجمود والتخلف، وتكريس الانفصال القائم بين البحث التربوي والممارسة التربوية، وهذا ما أدى إلى اغتراب العمل التربوي، مما يجعل من الواقع التربوي العربي أحد مظاهر التخلف الحضاري الذي تتسم به اليوم

بلداننا العربية، (مرجع سابق، 89 -90).

ولعل أحد الباحثين يعزو ذلك إلى العديد من الأسباب والعوامل أهمها: غياب التخطيط الاستراتيجي للمشكلات التربوية ذات الأولوية في الدراسة والبحث، وندرة الدعم المالي لإجراء البحوث التربوية، والطبيعة البحثية للظواهر التربوية، والتي يرجع جانب مهم منها إلى العمل البحثي الذي يقوم به الباحثون التربويون(المنصوب، 2005، 12).

إلا أن الباحث يرى أن واقع البحث التربوي، لا يتوقف أمره عند بلد بعينه، أو تجمع جغرافي بذاته، وإنما يعد ظاهرة عالمية، وإن تفاوتت في طبيعتها، وتعددت أو انحسرت في أبعادها واتساعها في هذا البلد أو ذاك، إلا أن نداءات وصيحات تحذيرية من قبل العديد من الباحثين في الهيئات والمراكز البحثية، من شأنها إخضاع البحوث العلمية والتربوية منها تحديداً إلى نظم قياس معيارية جامعية، قائمة على التوصيف الدقيق لجودة البحث العلمي، بحيث تمثل معايير و محكات قياس معتمدة، ومتفق عليها بين الأوساط العلمية والأكاديمية عالمياً، من شأنها تقييم مخرجات الجامعات من البحوث العلمية بصفة عامة، وذلك للحكم عليها من كونها أبحاثاً حقيقية و أصيلة أم دون ذلك.

ثانياً: تقييم الجودة البحثية في الجامعات:-

1- الجودة والبحث العلمي:

لكي يتسنى لنا معرفة الاتساق بين مفهومي الجودة والبحث العلمي، كاصطلاح علمي يطلق على جودة البحث العلمي، لا بد لنا أولاً من التعرف على مفهوم الجودة بمعناها العام، ثم الجودة في البحث العلمي في سياق الخطوات والإجراءات المتبعة في إعداد البحوث العلمية.

لذلك فإن الجودة وفقاً لقاموس ؛ وبسترWebster تعرف على أنها:

" درجة الامتياز أو التفوق التي يمتلكها شيء أو منتج ما، كما أنها قد تعني درجة المطابقة مع المعايير الموضوعية".

وعلى مستوى التعليم يرى ؛ ميدل هيرست، Midle Hurst المشار إليه في (حسين،2005،16)، أن الجودة: تمثل سمة محددة، أو توجهاً معيناً، أو مستوى الإنجاز لأداء ما، والتي ينظر من خلالها على أنها معيار يتم الحكم على مستوى أدائها.

وبنظرة تحليلية لما سبق، يمكن القول: إن الجامعة تنتقل في تحقيقها للجودة بشكل متدرج، تبدأ بتحقيق أهدافها ثم وظائفها، وتنتهي بمخرجات ذات جودة عالية، ومن ضمن مخرجاتها البحث العلمي، إذ يتم التركيز في أول الأمر؛ على تحقيق الهدف من البحث، وهو القيام بعمل بحثي مكتمل الجوانب العلمية، يليها مرحلة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الباحث، سواء من حيث المنهجية المستخدمة أو بالإجراءات البحثية المتبعة، يليها مرحلة ثالثة، وفيها يتم تحقيق البحث العلمي لمعايير الجودة العالمية، وأخيراً تصبح الجامعة بما تقدمه من عمل بحثي متميز الجودة منارة يهتدى بها، ومن خلال ما تسلكه من أساليب منهج علمي، وما تتطرق له من قضايا أساسية، وما تضيفه من معرفة علمية إلى نظم المعرفة الإنسانية، رائدة في وظائفها العلمية ورسالتها الحضارية الإنسانية، (كمال الدين، 2009، 38).

إلا أن هناك من يرى؛ بأن حقيقة صياغة مفهوم محدد وثابت للجودة البحثية، يعد أمراً من الصعب تحقيقه إن لم يكن مستحيلاً، ذلك أن خصائص الجودة البحثية ومؤشراتها، تختلف باختلاف البيئات البحثية، فالبحوث الصادرة عن جامعات الدول النامية، والتي قد تتصف بجودة عالية قد لا ترقى إلى مقاييس الجودة في الدول المتقدمة، أو أن المؤشرات التي تكون مقبولة اليوم للحكم على الجودة البحثية، قد تعد غير صالحة في الغد، (العبادي والطائي، 2007، 560).

2- تقييم الجودة البحثية:

ولما كان البحث التربوي أحد الركائز الأساسية للنهضة العلمية وعلى وجه الخصوص في المؤسسات التربوية، بات من الأهمية الوقوف على مستوى جودة أداء هذا النوع من البحوث العلمية، بحيث يصبح قادراً على تحقيق وظائفه المتوقعة إزاء تطور العملية التربوية، والارتقاء بمستوى مخرجاتها، بما يواكب المتغيرات والمستجدات التربوية العالمية.

لذا فإن تقييم البحث العلمي التربوي إنما يقصد به: "تلك العملية التي يقوم بها الأقران والدوريات العالمية لمستوى

الأبحاث العلمية التربوية، والتي تبدأ بالمشروع البحثي الفردي، وحتى مقارنة الأداء البحثي بما يتمخض عنه من نتائج، ولا يقتصر الأمر عند ذلك فحسب، بل تشمل تلك العملية الباحثين أنفسهم، ومستوى كفاءاتهم البحثية، والمراكز البحثية التي ينتمون إليها في أبحاثهم، فضلاً عن الأنماط المختلفة للمخرجات البحثية، وكل ما له صلة بالبحث العلمي التربوي"، (Anthony،37،2007).

3- أهداف تقييم الجودة البحثية:

تمثل عميلة تقييم الجودة البحثية إحدى عمليات وظائف التقويم التي تقوم بها الجامعات والمؤسسات البحثية، من أجل الوقوف على مستوى الجودة البحثية التي يضطلع بها أعضاء هيئة التدريس والباحثون فيها، والتأكد من أن ما توفره من إمكانات مادية وتمويلية للبحث العلمي، يتم استثماره بالشكل الذي يعود عليها بالنفع، ويرى؛ هارفي Harvy أن تقييم الجودة البحثية يهدف إلى تحقيق ما يأتي:

- اعتماد المؤسسة التعليمية أو منحها رخصة العمل.
- تقييم الإجراءات المؤسسية فيما يتعلق بالممارسات المختلفة التي تقوم بها.
- تحديد المستوى الأكاديمي للمؤسسة أو مستوى التنافسية لديها.
- تقييم رضا المستفيدين من المخرجات البحثية لحل مشاكلهم المختلفة.
- تقييم المشروعات والخطط البحثية، (Harvy، 2002,251).
- ويمكن القول : إن أهداف تقييم الأداء البحثي والوقوف على جودته، إنما تؤكد على الآتي:
- الوقوف على مستوى ما تحقق من جودة في الأداء البحثي للجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- حفز الباحثين والمؤسسات البحثية على الأخذ بمعايير الجودة والتميز في أبحاثهم.
- دعم المشروعات البحثية بالمخصصات التمويلية الكافية.

4- مجالات تقييم الجودة البحثية:

من المعلوم أن هناك تعدداً للأبعاد التي يشير إليها مفهوم التميز أو الجودة البحثية، ومن ثم تتعدد المجالات المختلفة لتقييم الأداء البحثي، غير أننا هنا نركز على المدخلات الضرورية واللازمة لتحقيق جودة البحث العلمي الجامعي، والتي منها على سبيل المثال: الكفايات الأكاديمية للباحثين، في حين نتطرق في البعد الآخر إلى الجودة المعنية بالمخرجات البحثية لاحقاً،(كمال الدين، 2009، 39).

5- مستويات تقييم الجودة البحثية: على الرغم من تنوع أهداف ومجالات تقييم الجودة البحثية، إلا أن عملية التقييم السائدة في المؤسسات الأكاديمية على المستوى المحلي والإقليمي، تركز على مستويين أساسين من التقييم هما:

أ- **التقييم الذاتي** Self Assessmet.

ب- تقييم الأقران Peer Review.

إلا أن هناك من يرى أن عملية التقييم يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أ- التقييم الداخلي(الذاتي) للبحوث العلمية:

"ويقصد به ذلك التقييم الذي يقوم به مجلس القسم أو الكلية أو الجامعة أو حتى الباحث نفسه، من أجل الوقوف على الأداء البحثي للفرد أو المجموعة البحثية، إذ يسهم هذا النوع من التقييم الذاتي للمؤسسات في التأكيد على القيام بعمليات المراجعة الأساسية للأهداف، والممارسات والمخرجات البحثية الخاصة بها كمؤسسة بحثية.

ب- التقييم الخارجي (تقييم الأقران) للبحوث العلمية:

يعد التقييم الخارجي للبحوث من أفضل طرق التقييم المتعارف عليها، إذ يمثل أكثر شفافية وأكثر موضوعية لعملية التقييم، خاصة إذا تمت مراعاة الضوابط المحدودة للعملية التقييمية من حيث اختيار المقيمين (المحكمين)، ووضوح معايير التقييم والهدف منها،(مرجع سابق، 245).

وفي هذه العملية يتم من خلالها تقييم منتج قام به شخص أومجموعة من الأشخاص من قبل خبير أو مجموعة من الخبراء من ذات التخصص، ومن ثم فإن معهد كمبريدج للتكنولوجيا يعرف هذه العملية أو المستوى من التقييم بأنه:" عملية تقييم لمدى جودة البحث العلمي، أو المخطط البحثي، وكذلك مدى

صلته بالمجال العلمي، وذلك من قبل مجموعة من الخبراء في ذات المجال".

وهذه العملية يلجأ إليها محررو الدوريات، لتحديد أي البحوث المقدمة إليهم لتكون قابلة للنشر، كما تلجأ إليها المؤسسات المانحة لتحديد أي المخططات البحثية تستحق التمويل، وأما المؤسسات الأكاديمية، فإنها تستخدم تلك العملية للحكم على مدى أهلية الباحثين للعمل فيها، (كمال الدين، 2009، 59).

كما يتضح أن عملية التقييم الخارجي، إنما تمثل طريقة لتحديد مستوى جودة العمل البحثي، سواء كان ذلك العمل للفرد (الباحث)، أو للمجموعة من الباحثين، إلا أن الأهم في ذلك هو التوصيف لمعايير أو مؤشرات جودة العمل البحثي، والتي من خلالها تتم عملية التقييم، وهذا النوع كما أسلفنا تلجأ إليه الدوريات والمؤسسات العلمية، وهيئات التقييم الدولية لمستوى الأداء البحثي بالجامعات، ومؤسسات البحث العلمي **على المستويين المحلي والعالمي**(Anthony،40،2007).

ثالثاً: مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي:

بعد أن تطرقنا بإيجاز إلى علاقة البحث العلمي بالجودة، وأهداف تقييم الجودة البحثية، ومجالات التقييم، وقبل أن نستعرض مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي، ينبغي علينا توضيح مفهوم المؤشر.

مفهوم المؤشر: Indicator

تعريف ؛ قاموس وبستر: webster

يعرف المؤشر بأنه: " الذي يؤشر أو يشير إلى أو يعطي معلومة عن شيء ما"، (Webster، 493،1994).

أما ؛ قاموس، أكسفورد: oxford فإنه يعرف المؤشر بأنه: " الذي يشير أو يلفت الانتباه أو النظر إلى شيء ما بدقة معينة"(جونستون، 1987، 27).

من التعريفين السابقين يتضح أن: المؤشر علامة نستطيع من خلالها تقدير الأشياء والحكم عليها، وهو ما يمكن معه القول، بأن المؤشر ليس بالضرورة أن يكون معبراً عن سلوك أو ملامح معينه لشيءٍ ما فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى مجموعة من السلوكيات أو الشواهد الدالة على ظاهرة ما، والتي قد تكون مرتبة على بعضها البعض، أو منفصلة تجمعها منظومة واحدة.

وإذا ما تفحصنا الأدبيات ذات العلاقة، نجد أن هناك وجهات نظر متعددة الدلالة على المؤشرات، ويمكن توضيح ذلك من وجهتين هما:

الأولى: ترى أن المؤشرات، تمثل بيانات أكثر كمية تختزل التعقيد، وتحول الأمر إلى أشياء أكثر تبسيطاً، بمعنى آخر أن المؤشر ليس بياناً لوصف حالة النظام، وإنما هو تحديد كمي يمكن تفسيره تبعاً للقواعد التي تتحكم في تكوينه، وفي هذا الصدد تصبح المؤشرات من منظور كمي، مرتبطة بما يمكن قياسه أو بالملامح والتغيرات الملاحظة والقابلة للقياس.

والثانية: ترى أن استخدام المؤشرات في عملية قياس وتقدير الجودة ليس شرطاً أن يكون كمياً، بل قد يكون نوعياً من خلال الأحكام النوعية التي تتفق وطبيعة الظاهرة موضع البحث، (Harvy، 2002، 255).

ولما كان هذا البحث في إطار التربية، فإن وجهة النظر الثانية، هي أكثر ملاءمة لطبيعة البحث الحالي، فهي تضمنت الجوانب الكيفية لجودة البحث التربوي، والذي يعنى بدراسة القضايا البحثية بشكل متكامل، مع مراعاة الجوانب الكمية في ذلك، من باب الحرص على أهمية التوازن النسبي والتكامل بين مؤشرات الكم والكيف، سيما عند الحديث عن مؤشرات جودة (نوعية) البحث التربوي.

- مؤشرات الجودة البحثية:

يحدد علماء وخبراء البحث العلمي أسس العملية البحثية الجيدة، والتي رصدتها مؤلفاتهم، وطبقتها معظم مؤسساتهم البحثية الرائدة، والأكثر شيوعاً واستخداماً، والتي تتمثل بالمؤشرات الآتية:

الأصالة، والإبداع، والابتكار، و التجديد، ووضوح الفكرة أو القضية البحثية، (كمال الدين، 2009، 61).

إلاّ أن الباحث واتساقاً مع طبيعة أهداف دراسته الحالية، فإنه سوف يتناول في هذا المحور مؤشرات الجودة البحثية من ثلاثة أبعاد أساسية هي:

أ-مؤشرات متعلقة بجودة العمل البحثي:

تعد مؤشرات جودة العمل البحثي من أهم علامات التقدير، والحكم على أصالة القضية البحثية وموجهاتها،

ويقصد بذلك الوقوف على طبيعة ومجال المشروع البحثي، والخصائص المميزة له، بحيث تكون القضية البحثية واضحة المعالم، وتعالج قضايا تنموية حديثة، تسهم في حل المشكلات التربوية، فضلاً عن مدى أصالة القضية البحثية ذاتها، وقدرة الباحثين على إعداد أبحاثهم في سياق خطط بحثية محددة المعالم، ومستوى تكيفهم للمفاهيم العلمية مع القضية البحثية وخصوصيتها، ومعرفة ما إذا كان الباحثون مدركين أن كل عنصر من موجهات البحث، يتطلب الاطلاع الواسع والدقيق لتغطية تلك الموجهات بقدر كافٍ من المعلومات.

ب- مؤشرات متعلقة بجودة المخرجات البحثية:

تعتمد المؤسسات البحثية على مؤشرين للحكم على جودة المخرجات البحثية هما:

- النشر العلمي للبحث.
- التأثير المتولد للبحث سواء كان تأثيراً اقتصاديا أو معرفيا، (Anthony,2007,43).

وفي ضوء ذلك، نعتقد أن النشر العلمي للأبحاث في الدوريات والمجلات العلمية والمؤتمرات الدولية والمحلية، والتي تحظى بمكانة متميزة وسمعة علمية مرموقة، من أهم المؤشرات التي يمكن الحكم بواسطتها على جودة المخرجات البحثية، فضلاً عن مدى تحقق نتائج البحوث العلمية للفوائد المرجوة للمجتمع المحلي، يجعل منها باعثاً قوياً في إعداد بحوث جديرة في سياقها التخصصي، ومدى تطويرها لتقنيات وطرائق ووسائل قياس جديدة ينتفع بها الآخرون، فضلاً عن كونها تمثل أطراً مرجعية أساسية لمخرجات بحثية أخرى، وزيادة على ذلك يحكم على جودة المخرجات البحثية عندما يتولد عن البحث العلمي اتجاهات وأفكار إيجابية لدى الباحثين أنفسهم، وعن المهن الأخرى، كما أن مستوى إسهام النتائج البحثية في بناء مفاهيم ونظريات علمية جديدة، وما يقدمه البحث العلمي من توصيات تساعد على ردم الفجوة المعرفية في المجالات العلمية الأخرى، (العبادي والطائي، 563،2007).

ج- مؤشرات متعلقة بالباحث:

تمثل المؤشرات المتعلقة بالباحث أفراداً وجماعات، إحدى العلامات الفارقة التي يستدل بها على جودة العمل البحثي، ذلك أن توافر الكفايات البحثية اللازمة للباحث، والمهارات التي يتمتع بها، تعد مؤشراً قوياً للحكم على مخرجات بحثية ذات جودة مرغوب في تحقيقها، وقد اصطلح علماء البحث العلمي على جملة من الكفايات البحثية اللازمة، التي تعد في مضمونها مؤشرات عالمية متفق عليها ينبغي أن تتوفر بالباحث العلمي، وقد أوجزها، كوهين ولورنس Cohen &Laurence بالكفايات الآتية:

-الكفايات الشخصية:

إن خصائص الباحث العملية والبحثية، تعد من أهم مداخلات الجودة، ومن ثم فإن اتسام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي المتعارف عليها، ومدى التزامه بالموضوعية والأمانة العلمية، والدقة والحرص في كتاباته، لهي مؤشرات قوية على كفايات الباحث الشخصية.

- الكفايات المنهجية ووحدة الموضوع:

ويقصد بها قدرة الباحث على اختيار المنهج العلمي الملائم، لإجراء البحث بما يتسق وأهدافه، وطريقة معالجة الباحث للقضية البحثية في سياق وحدة الموضوع، واتساقها مع إطارها المرجعي، فضلاً عن حرص الباحث على أن تكون فصول بحثه منظومة مترابطة ومتكاملة.

-كفايات الاقتباس وسلامة التوثيق:

إن الاقتباس الدقيق للباحث، من خلال انتقائه للمعلومة الأصلية، بعيداً عن التراكمات المعرفية المتشابكة، فضلاً عن الاقتباس المتصف بصياغ متسلسل ومترابط دون تغيير بالأفكار الرئيسية للنص، كل ذلك يدل على مؤشر من شأنه الحكم على جودة البحث العلمي، كما أن التزام الباحث بعملية التوثيق بحسب قواعد نشر المجلة العلمية، وذلك البحث المراد نشره فيها، كل ذلك يعد من المؤشرات المتعارف عليها على جودة البحث العلمي.

-كفايات استخدام المعالجات الإحصائية:

إن حرص الباحث على إدخال البيانات وحوسبتها بعناية فائقة، سواء قام بها هو أو بمساعدة إنسان آخر متخصص، واختيار الوسائل الإحصائية المناسبة في تحليل بيانات بحثه،

وحرصه على أن تكون تلك الوسائل المستخدمة متسقة مع أهداف البحث ومتغيراته، كل ذلك يعد من المؤشرات المتفق عليها عالمياً للحكم على جودة البحث العلمي الجامعي.

- **كفايات التحليل والتفسير وسلامة الوصول إلى النتائج:**

إن الباحث الذي يمتلك المهارة على تصنيف القيم الإحصائية وجدولتها، ومن ثم تفسيرها بصياغ منطقي في ضوء واقع الظاهرة، مع تميز التفسير بالتماسك والاتساق مع الإطار المرجعي للقضية البحثية، ولا يتوقف الأمر عند ذلك فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى الاستنتاجات التي يجب أن تحمل صيغاً، تساعد على التنبؤ مستقبلاً عن طبيعة الظاهرة البحثية، كل ذلك يضفي جودة عالية على البحث العلمي الجامعي، (Cohen &Laurence,2008,72).

مما سبق يستخلص الباحث أن تلك المؤشرات لا تعمل بمعزل عن بعضها، وإنما تؤثر كل منها في الأخرى، بوصفها مؤشرات متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض، لتمثل مزيجاً مترابطاً غايته التميز والجودة البحثية، ولعل البعض يزعم بأن تلك المؤشرات، إنما هي الوحيدة لجودة البحث العلمي الجامعي، إلا أنه قد يضاف إليها مؤشرات أخرى، أو يستبعد بعضها أو يدمج بعضها في بعض..، ولعل ذلك يعزى إلى أسباب تتعلق بنوعية الفلسفة التي يتبناها الباحثون أنفسهم من جهة، ما يعزى إلى أسباب تتعلق بأيدولوجيا وأفكار القائمين على تقييم الجودة البحثية من جهة أخرى.

ثانياً: الدراسات السابقة

أ- الدراسات المحلية:-

- دراسة: الخياط، (1998):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أولويات البحث التربوي بكلية التربية جامعة صنعاء.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- غياب السياسة البحثية التي تحدد أولويات البحث التربوي في الكلية.
- هيمنة البحوث الفردية على النشاط البحثي لأعضاء الهيئة التدريسية.
- غياب الدعم المادي لإجراء البحوث التربوية ذات العلاقة بقضايا التربية ومتطلبات التنمية.
- عدم اهتمام النظام التربوي بنتائج البحوث التربوية بما يحقق الاستفادة منها ميدانياً.

دراسة: المنصوب، (2005):-

والتي هدفت إلى التعرف على واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات اليمنية، وبيان أهمية دور البحث العلمي في مجال التنمية المجتمعية، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو:

غياب استراتيجية بحثية وطنية واضحة وهادفة، من شأنها التخطيط السليم لمتطلبات قضايا التنمية المجتمعية.

قلة الموارد المخصصة للبحث العلمي، سيما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

التركيز على دور الجامعة في الجانب التدريسي وإهمال الجانب المتعلق بالبحث العلمي.

النظرة المجتمعية السائدة التي تستنقص من دور البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في عملية التنمية المجتمعية.

دارسة: هزاع، (2005):-

هدفت الدراسة الحالية إلى استقصاء واقع البحث التربوي في الجمهورية اليمنية من خلال التعرف على طبيعة سياسة البحث التربوي في إطار نظام التعليم ومؤسسات البحث التربوي، والوقوف على مدى ممارسة هذه السياسة في الواقع، ورصد الدعم المادي والبشري والفني المقدم لمؤسسات البحث التربوي والصعوبات التي تواجهها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الخاصة بواقع البحث التربوي في الجمهورية اليمنية كان من أبرزها ما يأتي:

- تعبر السياسة العامة للبحث التربوي عن سياسة مؤسساتها لا سياسة نظام التعليم العام والعالي في الجمهورية اليمنية.
- عمومية وغموض سياسية البحث التربوي، ممثلة بكل من مركز البحوث والتطوير التربوي وكليات التربية.
- عدم حصول مؤسسات البحث التربوي في الجمهورية اليمنية على الدعم المالي الكافي للقيام بمهامها في إنجاز البحوث التربوية

والتي يجب أن تتناول دراسة المشكلات التربوية وتطوير النظام التعليمي.

- أدى عدم وجود دعم رسمي للبحث التربوي في كليات التربية بالجامعات اليمنية، إلى اعتماد البحث التربوي على ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، والتي تخدم الترقيات العلمية والحصول على مؤهلات علمية عليا.

دراسة؛ الهبوب، (2011)؛-

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الاستفادة من نتائج البحوث التربوية التطبيقية في صناعة القرار التربوي من وجهة نظر الباحثين والقادة التربويين في اليمن، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أظهرت النتائج أن المعوقات التي تعود إلى صياغة القرار التربوي، كانت بدرجة أكبر من المعوقات التي تعود إلى طبيعة البحث التربوي.

وجود فروق ذات دلالة معنوية بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه معوقات الاستفادة من نتائج البحوث التربوية في صناعة القرار، وفقاً لمتغيرات الدراسة.

الدراسات العربية؛-

اطلع الباحث على عدد من الدراسات العربية، وكان من أهمها الدراسات الآتية:

دراسة؛ طلبة، (1991)؛-

كان الهدف من الدراسة هو التعرف على واقع البحث التربوي بصورة شاملة، وتقصي المشكلات والمعوقات التي يواجهها، واقتراح الحلول الملائمة وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يأتي:

- وجود فجوة واسعة تفصل البحث التربوي عن الممارسة التربوية.
- ضعف التخطيط للبحث التربوي، وغياب النظرة الشمولية والتكاملية ضمن استراتيجية لكليات التربية في الجامعات المصرية.
- وهناك أسباب وعوامل تسهم في إحداث الفجوة بين البحث التربوي والممارسة التربوية من أبرزها ما يأتي:
- النظرة الفوقية للقائمين على البحث التربوي والتي تحول دون الاتصال بين العاملين في الميدان والتفاعل مع نتائج البحث التربوي.
- تناول موضوعات أكاديمية محضة، واختلاق مشكلات للبحث والدراسة لا وجود لها في الواقع التربوي.
- التسرع في إجراء البحوث التربوية، مما يجعل منها أبحاثاً يمكن تمثلها بتسمية بحث (الساندوتش) الذي غالباً ما يكون موجهاً للترقية العلمية، دون ارتباطه بواقع الممارسة التربوية ومشكلاتها.
- عزوف الباحثين الجادين عن البحث التربوي لتعرضهم لإحباطات نفسية، أو لانشغالهم بمناصب إدارية.
- اختلاف وتناقص معايير الحكم عما إذا كان البحث التربوي بحثاً حقيقياً وأصيلاً أم دون ذلك.

دراسة؛ عودة، (1991)؛

- هدفت الدراسة إلى تحديد المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية في جامعة اليرموك بالأردن، وجامعة الإمارات العربية، بوصفهم باحثين تربويين.
- وقد ترتبت هذه المشكلات من منطلق التعرف على أولويات مشكلات البحث التربوي، وفقاً لإجماع أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية بالجامعتين الأردنية والإمارتية والتي تمثلت بـــ: -
- نقص الأدبيات والمراجع العلمية ذات العلاقة بالبحوث التربوية.
- عدم توفر أدوات قياس يمكن استخدامها بحسب طبيعة أنواع البحوث التربوية.

دراسة؛ عاشور، (2004)؛

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تركيز أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية على البحوث المرتبطة بالتطوير التربوي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

اهتمام أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية بالبحوث المرتبطة بالتطوير التربوي، مرتبة بحسب قيمها الإحصائية على النحو الآتي:

- بحوث الإدارة التربوية.
- بحوث المنهاج المدرسي.
- بحوث الإدارة المدرسية.

- بحوث التقويم والامتحانات.
- بحوث تطوير المعلم.
- بحوث التوجيه والإشراف التربوي.
- فضلاً عن الفقرات التي حظيت بأولوية البحث التربوي وهي المتعلقة بـ:
- موائمة السياسات التربوية لمبادئ ديمقراطية التعليم.
- ارتباط الأهداف التربوية بالسياسات التربوية.
- فعالية المعلمين في إعداد الاختبارات المدرسية.

دراسة؛ أبي عودة وأبي ملوح،(2004)، **المشار إليها في الخولاني،** (2013)؛-

هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم متطلبات تفعيل العلمية البحثية في التعليم الجامعي والبحث العلمي ما يأتي:

- توفير الأموال اللازمة للبحث العلمي عن طريق تفعيل تحصيل نسبة 1٪ المحددة في قانون الشركات.
- توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية وحل المشكلات الوطنية.
- توحيد المجلات العلمية للجامعات في مجلات وطنية.
- اقتصار البحث العلمي المقدم للتربية على الأبحاث المنشودة عالمياً.
- يجب إعطاء الحوافز للأقسام العلمية التي تنتج بحوثاً علمية وموائمة وذات مستوى رفيع.
- توفير وسائل الاتصال المختلفة كالإنترنت والبريد الالكتروني.

دراسة؛ كمال وأحمد، (2005)؛

كان الهدف من الدراسة هو التعرف على مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي، وقد تمخض عن الدراسة سبع مشكلات رئيسية يواجهها البحث التربوي والنفسي العربي هي:

عدم وجود سياسة واضحة للبحث التربوي.

ضعف التفاعل بين البحث التربوي والنفسي والنظام التعليمي.

عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث التربوي والنفسي.

عدم فعالية نتائج البحث التربوي والنفسي في الممارسة التربوية.

اختلاف نظم ومعايير عملية التقويم للبحث التربوي من بلد عربي إلى آخر، فضلاً عن غياب فاعليتها.

دراسة؛ ميخائيل، (2006)؛

هدفت الدراسة إلى تقصي مشكلات البحث التربوي، كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات السورية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من المشكلات التي تفاوتت بين كلية التربية جامعة دمشق، وكلية التربية جامعة حلب، إلاّ أن معظمها كانت محل إجماع أعضاء هيئة التدريس بالكليتين أهمها:

- غياب نظام تحديد أولويات البحث التربوي.
- تناول البحوث موضوعات ذات طبيعة تقليدية نمطية.
- ضعف التعاون مع الجامعات العربية والعالمية.
- ضعف قدرة الباحثين على تصميم أدوات قياس تناسب مع طبيعة مشكلاتهم البحثية.
- ضعف قدرة الباحثين على اختيار أساليب إحصائية، تناسب مع وظيفة بياناتهم البحثية وأهداف ومتغيرات أبحاثهم.
- قبول أعداد كبيرة من الأبحاث التربوية للنشر في كثير من الدوريات العربية، بعيداً عن التقييم العلمي والموضوعي ومواصفات البحث العلمي الحقيقي.

دراسة؛ عبد الرسول، (2010)؛

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير جودة الخدمة للارتقاء بمستوى جودة البحث التربوي في كلية التربية جامعة الفيوم. استخدم الباحث منهج التحليل الوثائقي، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها:

- تعد جودة البحث التربوي من الآليات الفاعلة في تطوير العملية التعليمية.
- إن جودة البحث التربوي من أهم المعايير المستخدمة للحكم على تقدم وتطور الجامعات وخاصة كليات التربية.
- إن استخدام مدخل الجودة الشاملة في البحث التربوي يعزز من القدرة التنافسية لهذا النوع من البحوث على المستوى المحلي

والإقليمي والعالمي في سياق التنافس بين المؤسسات الأكاديمية المتناظرة.

وخلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق مفهوم الجودة الشاملة في خدمة البحوث التربوية كإطار منهجي.

- التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء ما تم عرضه من دراسات علمية سابقة، يلاحظ الباحث أن جميعها ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، من حيث تقييم واقع البحث التربوي على المستوى المحلي والعربي، وفقاً لمعايير قياس متفق عليها أكاديمياً بين الجامعات، ومع أنها جميعاً حامت عن قرب لتشخيص واقع البحث التربوي، والتعرف على الأسباب والعوامل التي تحول دون فاعليته الوظيفية، فضلاً عن ما آل إليه من تدنٍ وضعف، يبعثان على القلق واليأس لدى الباحثين والمهتمين التربويين من أن رؤية واضحة قد لا تلوح في الأفق تجاه دور البحث التربوي في إحداث التطور التربوي العربي المنشود، مما يجعل من هذا الواقع التربوي ظاهرة يتسم بها الواقع العربي بالتخلف بحيث يزيد من الهوة الحضارية بين البلدان العربية والمتقدمة.

ومن ثم فإن الدراسات والأبحاث التي تم استعراضها، قد توصلت في نتائجها إلى أن واقع البحث التربوي العربي إجمالاً، يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات المتمثلة؛ بغياب التخطيط الاستراتيجي لأولويات البحث التربوي والدراسة، فضلاً عن غلبة الجانب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية على الجانب البحثي، قلة أو ندرة الدعم المالي للبحث العلمي، سيما في مجال التربية والعلوم الإنسانية، وعدم فاعلية نتائج البحث التربوي وتفاعلها الإيجابي مع النظام التعليمي، وهذه النتائج على علاقة وثيقة بجوانب ومضامين الدراسة الحالية.

وخلصت بعض الدراسات والأبحاث في نتائجها إلى غياب معايير ونظم القياس التي يجب أن يخضع لها البحث التربوي العربي، منها على سبيل المثال دراسة؛ طلبة، (1991)، ودراسة؛ هزاع، (2004)، ودراسة؛ كمال وأحمد، (2005)، ودراسة؛ ميخائيل،(2006)، الأمر الذي يعزز من إجراء هذه الدراسة، ويجعل منها دراسة تحاكي واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية، ومعرفة مدى تمثله لمؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي أو ابتعاده عنها، بحيث يتسنى للجامعات اليمنية والجهات الرسمية ذات العلاقة بالبحث العلمي من مراجعة أنظمتها واستراتيجيتها الوطنية الخاصة بنوعية المنتج البحثي الجامعي، ومدى فاعلية دوره الوظيفي كأداة للتطور والتقدم العلمي والحضاري الإنساني.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولاً : منهج الدراسة:-

اتبع الباحث في دراسته، منهج البحث الوصفي التحليلي، وهو المنهج العلمي المناسب لوصف الظاهرة المتمثلة؛ بواقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي، في سياق تحليل الأدب النظري والبيانات الميدانية الخاصة بالدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة:-

تحدد مجتمع الدراسة بجميع أعضاء هيئة التدريس اليمنين العاملين بكليات التربية في الجامعات اليمنية الحكومية، ممن يحملون الدرجات العلمي: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، والبالغ عددهم (575) فرداً، وفقاً لإحصائية مؤشرات التعليم العالي، أغسطس 2011/2010 م.

وتكونت عينة الدراسة من (148) فرداً، جميعهم يعملون بكليات التربية في أربع جامعات هي: صنعاء، تعز، إب، ذمار، وقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، نظراً لتباين أفرادها بالدرجات العلمية، ومستوياتهم الوظيفية التي يشغلونها حالياً، والعينة تمثل في مجموعها ما نسبته تقريبا (26٪) من حجم المجتمع الأصلي للدراسة.

ثالثاً: أداة الدراسة:-

تطلبت الدراسة الحالية إعداد أداة من نوع استبانة، تضمنت (64) فقرة، لتشمل (10) مجالات، ضمن ثلاثة محاور جميعها تمثل مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي، وقد اتبع الباحث في ذلك الخطوات العلمية المتعارف عليها.

رابعاً: صدق الأداة:-

للتحقق من صدق أداة الدراسة، استخدم الباحث طريقة

الصدق الظاهري، وذلك بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على عينة من الخبراء المحكمين، وهم أساتذة متخصصون في كلية التربية والاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة إب، وقد أعتمد الباحث الفقرات التي حصلت على نسبة إجماع (80٪) وما فوق.

خامساً: ثبات الأداة:-

للتحقق من ثبات أداة الدراسة استخدم الباحث نوعين من الثبات هما:

1. الثبات بطريقة الاختبار وإعادة الاختبارT- R- Test وكانت قيمة معامل بيرسون R-Person= 0.83.
2. الثبات بطريقة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وقد كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا Cronbahk Alpha = 0.91 وهما قيمتان متقاربتان إلى حد كبير، مما يجعل من الأداة أن تكون قادرة على قياس ما صممت لأجله.

سادساً: تطبيق أداة الدراسة:-

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة بصورتها النهائية، قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على أفراد العينة بالاستعانة ببعض الزملاء في الجامعات المشمولة بالدراسة وهي: صنعاء، تعز، ذمار، إب، وقد وزعت (200) استبانة، استرجع منها (170) استبانة، استبعد منها (22) استبانة غير مكتملة الإجابة والتالفة منها، وتم الإبقاء على (148) استبانة التي اكتملت إجاباتها والتي أخضعها الباحث للتحليل الإحصائي.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:-

استخدم الباحث الوسائل الإحصائية الآتية:

1. معادلة بيرسون R-person لاستخراج معامل ثبات الاستبانة بطريقة T- R- Test.
2. معادلة كرونباخ الفا Cronbahk Alpha لاستخراج معامل الثبات للاتساق الداخلي لفقرات مجالات محاور الاستبانة.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، للتعرف على واقع البحث التربوي في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي.
4. تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها.

عرض النتائج ومناقشتها:-

في ضوء أهداف الدراسة و متغيراتها، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من صحة الهدف الأول، بينما استخدم تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، للتحقق من الهدف الثاني.

وحتى يتسنى للباحث مناقشة نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، قام بتحديد مدى المقياس الثلاثي لدرجات تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لقيم متوسطاتها الحسابية، وعلى النحو الاتي: -

- طرح أقل رقم من أعلى رقم من المقياس = 3 – 1 = 2.
- تحديد طول الدورة لمدى المقياس = 2/3 = 0.66.

ومن ثم يصبح مدى المقياس من درجات التقييم كالاتي: -

- من: 1 – 1.66 مستوى التقييم بدرجة ضعيفة.
- من: 1.67 – 2.33 مستوى التقييم بدرجة متوسطة.
- من: 2.34 – 3 مستوى التقييم بدرجة كبيرة.، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة: -

أولاً: النتائج المتعلقة بالهدف الأول، والذي مفاده:

-التعرف على واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي.

للتحقق من الهدف السابق، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، أن واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات الجودة، والمتمثلة بفقرات مجالات محاور الاستبانة مجتمعة أو منفردة، كانت في حدود المستوى المتوسط، إذ حصلت جميع فقرات مجالات المحاور على المتوسط الحسابي (2.14)، والانحراف المعياري (0.65)، وفقاً لمدى المقياس المحدد بـ (1.67 – 2.33)، والذي يشير إلى متوسط جودة البحث التربوي في الجامعات اليمنية المشمولة بالدراسة و الجدول (1) يوضح ذلك

جدول (1) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجالات المحاور الخاصة بتقويم واقع البحث التربوية في الجامعة اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي.

م	محاور مجالات الاستبانه	عدد الفقرات	ترتيب المحاور بحسب متوسطاتها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
1	المؤشرات المتعلقة بجودة العمل البحثي.	21	2	2.16	0.64	متوسط
2	المؤشرات المتعلقة بجودة المخرجات البحثية.	14	3	2.05	0.69	متوسط
3	المؤشرات المتعلقة بكفايات الباحث.	29	1	2.20	0.62	متوسط
	المتوسط الحسابي الكلي لمحاور الاستبانة.	64	/	2.14	0.65	متوسط

في ضوء قيم المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة والموضحة في الجدول (1) يتبين أن محور: المؤشرات المتعلقة بكفايات الباحث التربوي، قد احتلت المرتبة الأولى بين المحاور الثلاثة، إذ حصل على المتوسط الحسابي، (2.20)، الانحراف المعياري (0.62)، يليه محور: المؤشرات المتعلقة بجودة العمل البحثي الذي حصل على المتوسط الحسابي، (2.16)، والانحراف المعياري (0.64)، وأخيراً يأتي محور: المؤشرات المتعلقة بالمخرجات البحثية الذي حصل على أقل قيم المتوسطات الحسابية (2.05)، والانحراف المعياري، (0.69)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة ينظرون إلى طبيعة البحث التربوي في الجامعات التي يعملون فيها على أنه في مستوى الجودة البحثية نظراً لكفاياتهم البحثية والمتمثلة بأعضاء هيئة التدريس، من حيث مدى التزامهم بالمنهجية العلمية، وكفايات الاقتباس ووحدة الموضوع في الصياغ البحثي، فضلاً عن مهاراتهم في التحليل والتفسير لنتائج دراساتهم وأبحاثهم، وأنها أبحاث حقيقية كونها تحاكي الواقع التربوي، بما يعانيه من صعوبات ومعوقات، وأن معظم مخرجات البحوث التربوية تعكس ذلك الواقع بكل حيثياته، مع الاعتراف بأن حقيقة البحث التربوي في الجامعات اليمنية، مازال دون مستوى الطموح من الكفاءة البحثية، مما يجعل منها أبحاثاً مقبولة إلى حد ما، وهذه النتيجة لا تختلف عما توصلت إليه دراسة كل من: عاشور (2003)، ودراسة؛ عبد الرسول (2010)، اللتان تؤكدان على توفر مستوى من الجودة البحثية في البحوث التربوية والتي من شأنها تطوير العملية التعليمية. وسوف يتجاوز الباحث مناقشة فقرات مجالات محاور الاستبانة، حرصاً منه على عدم التكرار والحشو المعرفي مكتفياً بعرض نتائج التحليل الإحصائي لمجالات محاور الاستبانة وعلى النحو الآتي:

أ- النتائج المتعلقة بمحور مؤشرات كفايات الباحث:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، أن واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء محور: مؤشرات جودة كفايات الباحث التربوي، المتضمن خمسة مجالات، كان في المستوى المتوسط، إذ حصل على المتوسط الحسابي (2.20)، بانحراف معياري (0.62)، وهي قيمة في حدود المدى المتوسط للمقياس المحدد بـ(1.67 – 2.33)، كما تراوحت قيم متوسطات مجالات المحور، ما بين أعلى قيمة لمجال: كفايات المنهجية ووحدة الموضوع، الذي حصل على المتوسط الحسابي (2.33)، والانحراف المعياري (0.56)، وأقل قيمة لمجال: الكفايات الشخصية، الذي حصل على المتوسط الحسابي (2.07)، والانحراف المعياري (0.62)، وهي قيمتان متوسطتان وفقاً لمدى المقياس المشار إليه سلفاً، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول(2) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لمجالات محور: المؤشرات المتعلقة بجودة كفايات الباحث.

م	مجالات محور مؤشرات جودة كفايات الباحث	عدد الفقرات	ترتيب المحاور بحسب متوسطاتها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
1	الكفايات الشخصية.	8	الخامس	2.07	0.62	متوسط
2	الكفايات المنهجية ووحدة الموضوع.	5	الأول	2.33	0.56	متوسط
3	كفايات الاقتباس وسلامة التوثيق.	6	الثاني	2.26	0.61	متوسط
4	كفايات استخدام المعالجات الإحصائية.	4	الثالث	2.24	0.64	متوسط
5	كفايات التحليل والتفسير وسلامة النتائج.	6	الرابع	2.11	0.69	متوسط
	المتوسط الحسابي الكلي لمجالات المحور	29	/	2.20	0.62	متوسط

يلاحظ من الجدول (2) أن مجال: الكفايات الشخصية، قد احتل المرتبة الخامسة والأخيرة بين مجالات محور مؤشرات جودة كفايات الباحث، إذ إن خصائص الباحث العلمية والبحثية، تعد من أهم مدخلات جودة البحث العلمي، ومن ثم فإن الباحث يعزو هذه النتيجة إلى تدني مستوى تمسك الباحث بأخلاقيات البحث العلمي المتعارف عليها، فضلاً عن مدى التزامه بالموضوعية، والأمانة العلمية، والدقة والحرص في كتاباته، باعتبارها من المؤشرات القوية على كفايات الباحث العلمي، ولعل هذه النتيجة تشير بصورة غير مباشرة إلى ما توصلت إليه دراسة كل من: المنصوب؛ (2005) وطلبة؛ (1991)، وعوده؛ (1991)، من حيث قلة الأدبيات والمراجع العلمية، وتسرع الباحثين في إجراء أبحاثهم وتعرضهم إلى إحباطات نفسية أو لانشغالهم بأعمال إدارية.

ب- النتائج المتعلقة بمحور: مؤشرات جودة العمل البحثي:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن جميع مجالات محور المؤشرات المتعلقة: بجودة العمل البحثي قد حصلت جميعاً على المتوسط الحسابي (2.16)، بانحراف معياري (0.64)، وهي قيمة في حدود المدى المتوسط للمقياس المحدد بـ (1.67 – 2.33)، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات محور المؤشرات المتعلقة بجودة العمل البحثي.

م	مجالات محور المؤشرات المتعلقة بجودة العمل البحثي	عدد الفقرات	ترتيب المجالات بحسب متوسطاتها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
1	تحديد القضية البحثية واهدافها.	8	الثاني	2.17	0.66	متوسط
2	الأصالة البحثية.	8	الثالث	2.10	0.69	متوسط
3	الموجهات البحثية.	5	الأول	2.20	0.60	متوسط
	المتوسط الحسابي الكلي لمجالات المحور.	21	/	2.16	0.64	متوسط

يلاحظ من الجدول السابق، أن مجال: الموجهات البحثية

قد احتل المرتبة الأولى بين الثلاثة المجالات التي تندرج في سياق محور مؤشرات جودة العمل البحثي، إذ حصل على المتوسط الحسابي (2.20)، والانحراف المعياري (0.60)، يليه في المرتبة الثانية مجال: تحديد القضية البحثية وأهدافها، الذي حصل على المتوسط الحسابي (2.17)، والانحراف المعياري، (0.66) وأخيرًا يأتي مجال: الأصالة البحثية بمتوسط حسابي، (2.10) وانحراف معياري، (0.69)، وهي قيم جميعها في حدود المستوى المتوسط، وفقاً لمدى المقياس المشار إليه، ويعزو الباحث ذلك، إلى أن أفراد عينة الدراسة تعي طبيعة العمل

البحثي، بدءاً من الشعور بالقضية أو المشكلة البحثية، أو من حيث أصالتها ومدى مساهمتها في حل القضايا التربوية، وأنهم مدركون أن كل عنصر من عناصر أبحاثهم يعد بعداً موجهاً للاطلاع والبحث، فضلاً عن إسناد أبحاثهم على أطر مرجعية علمية، تتسم بوحدة الموضوع والتكامل والشمول للقضية البحثية.

وعلى العكس من ذلك فإن واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية، مازال يواجهه الكثير من الصعوبات والمعوقات، كما هو حال البحث التربوي في الجامعات العربية، مما يجعلها أبحاثاً من وجهة نظر الكثيرين من الباحثين والمهتمين، لم ترتق إلى المستوى المطلوب من الكفاءة والفاعلية، فضلاً عن تدني مستوى جودتها، علماً بأن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية، تخالف النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات التي تضمنتها.

ج- النتائج المتعلقة بمحور مؤشرات جودة المخرجات البحثية:

تضمن هذا المحور مجالين للمؤشرات هما: مجال: مؤشرات النشر العلمي للبحوث، ومجال: التأثير المتولد عن البحث التربوي، فقد حصل على المتوسط الحسابي (2.05)، والانحراف المعياري (0.69)، وهو في حدود المستوى المتوسط وفقاً لمدى المقياس المحدد بـ (1.67– 2.33)، ومن ثم فقد احتل مجال: النشر العلمي للبحوث، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.29)، وبانحراف معياري، (0.57)، وفي المرتبة الثانية والأخيرة مجال: التأثير المتولد عن البحث، بمتوسط حسابي(1.80)، وانحراف معياري (0.80)، وعلى الرغم من أن هذا المجال قد حصل على أقل قيم المتوسطات الحسابية، إلا أنه في حدود المستوى المتوسط وفقاً لمدى المقياس، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات محور: المؤشرات المتعلقة بجودة المخرجات البحثية.

م	مجالات محور مؤشرات جودة المخرجات البحثية	عدد الفقرات	ترتيب المجالات بحسب متوسطاتها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
1	النشر العلمي للبحوث.	6	الأول	2.29	0.57	متوسط
2	التأثير المتولد عن البحث.	8	الثاني	1.80	0.80	متوسط
	المتوسط الحسابي الكلي لمجالات المحور.	14	/	2.05	0.69	متوسط

وهذه النتيجة من وجهة نظر الباحث، ليست في المستوى المطلوب من الجودة البحثية، فهي تعكس إجابات أفراد عينة الدراسة، لاعتقاداتهم بأنها أبحاث تحظى بالقبول للنشر في مجلات علمية محكمة محلياً وعربياً، وأنها تولد اتجاهات وأفكاراً جديدة لدى الباحثين، سيما ما تقدمه من توصيات تساعد على ردم الفجوة المعرفية في المجالات التربوية المختلفة، بما يكرس العلاقة بين الواقع والمأمول، وهي نتيجة لا تختلف عما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، فالواقع يشير إلى ما هو أبعد مما تتضمنه فقرات مجالات المحور.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالهدف الثاني والذي مفاده:

- التعرف على الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي، وفقاً لمتغيرات الدراسة وهي: الجامعة – المستوى الوظيفي – الدرجة الأكاديمية.

وللتحقق من الهدف الحالي، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة في ضوء المتغيرات المشار إليها سلفاً، وقد أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ما يأتي:

1- النتائج المتعلقة بمتغير الجامعة:

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي لبيانات الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه فقرات مجالات محاور الاستبانة الخاصة، بتقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي

الجامعي، تعزى إلى متغير: الجامعة وهي أربع جامعات يمنية:

صنعاء - تعز - إب - ذمار، إذ كانت قيمة (f) المحسوبة (7.666)، وهي قيمة أكبر من قيمة (f) الجدولية المحددة بـ (3.67)، عند مستوى الدلالة (0.05 =)، والجدول(5) يوضح ذلك.

جدول(5)يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one – way – anova) لمحاور تقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي وفقاً لمتغير: الجامعة.

المحاور	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية الجدولية	القيمة الفائية المحسوبة	الدلالة اللفظية
مؤشرات متعلقة بجودة العمل البحثي	صنعاء	58	44.93	بين م	1105.271	3	368.424	3.67	*5.024	توجد فروق بين الجامعات
	إب	38	42.24	داخل م	9752.495	133	73.327			
	تعز	21	51.05	المجموع	10857.766	136				
	ذمار	20	43.45							
مؤشرات متعلقة بجودة المخرجات البحثية	صنعاء	58	27.14	بين م	777.211	3	259.070	3.67	*5.650	توجد فروق بين الجامعات
	إب	38	26.18	داخل م	6098.759	133	45.855			
	تعز	21	33.38	المجموع	6875.9708	136				
	ذمار	20	28.20							
مؤشرات الكفاية المتعلقة بالباحث	صنعاء	58	60.28	بين م	3765.913	3	1255.304	3.67	*9.609	توجد فروق بين الجامعات
	إب	38	60.29	داخل م	17374.904	133	130.638			
	تعز	21	75.05	المجموع	21140.818	136				
	ذمار	20	63.65							
تقييم واقع البحث التربوي	صنعاء	58	132.34	بين م	14376.913	3	4792.304	3.67	*7.666	توجد فروق بين الجامعات
	إب	38	128.71	داخل م	83138.357	133	625.100			
	تعز	21	159.48	المجموع	97515.27	136				
	ذمار	20	135.30							

* **توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05) تعزى الى متغير الجامعة.**

يلاحظ من الجدول (5)، بأن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة وفي ضوء متغير الجامعة، كانت مرجحة لصالح جامعة تعز، بحسب قيم المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة.

2- النتائج المتعلقة بمتغير الوظيفة الحالية:

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لبيانات الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات محاور الاستبانة، والخاصة بتقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي، تعزى إلى متغير: الوظيفة الحالية بمستوياتها الأربعة وهي: عميد – نائب العميد – رئيس قسم – عضو هيئة تدريس، إذ إن قيمة (f) المحسوبة (0.684)، وهي قيمة أصغر من قيمة (f) الجدولية المحددة بـ (3.67) عند مستوى الدلالة (α= 0.05)، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way Anova) لمحاور تقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي وفقا لمتغير: الوظيفة الحالية.

المحاور	الوظيفة الحالية	العدد	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية الجدولية	القيمة الفائية المحسوبة	الدلالة اللفظية
مؤشرات متعلقة بجودة العمل البحثي	عميد	5	41.60	بين م	110.863	3	36.954	3.67	0.457	لا توجد فروق بين الوظائف الحالية
	نائب عميد	11	46.64	داخل م	10746.90	133	80.804			
	رئيس قسم	38	44.24	المجموع	10857.8	136				
	عضو هيئة تدريس	83	45.18							
مؤشرات متعلقة بجودة المخرجات البحثية	عميد	5	24.00	بين م	125.334	3	41.778	3.67	0.823	لا توجد فروق بين الوظائف الحالية
	نائب عميد	11	26.64	داخل م	6750.637	133	50.757			
	رئيس قسم	38	27.74	المجموع	6875.97	136				
	عضو هيئة تدريس	83	28.52							
مؤشرات الكفاية المتعلقة بالباحث	عميد	5	55.00	بين م	391.191	3	130.397	3.67	0.836	لا توجد فروق بين الوظائف الحالية
	نائب عميد	11	62.91	داخل م	20749.63	133	156.012			
	رئيس قسم	38	62.39	المجموع	21140.8					
	عضو هيئة تدريس	83	63.83							
تقييم واقع البحث التربوي	عميد	5	120.60	بين م	1480.917	3	493.639	3.67	0.684	لا توجد فروق بين الوظائف الحالية
	نائب عميد	11	136.18	داخل م	96034.35	133	722.063			
	رئيس قسم	38	134.37	المجموع	97515.3	136				
	عضو هيئة تدريس	83	137.53							

يتضح من الجدول السابق، أنه لا توجد فروق بين الفئات الوظيفية لأفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير: الوظيفة الحالية، فالجميع متفقون بإجاباتهم تجاه فقرات مجالات محاور الاستبانة والخاصة بجودة البحث العلمي الجامعي، وأن المركز الوظيفي الذي يشغلونه سواءً كان: عميد - نائب عميد - رئيس قسم - عضو هيئة تدريس، غير مؤثر على إجاباتهم، سيما وأنهم يشعرون جميعاً بواقع نتاجهم البحثي وهذه النتيجة تخالف ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

3-النتائج المتعلقة بمتغير: الدرجة العلمية:

أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لبيانات الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة في جميع مجالات محاور الاستبانة الخاصة بتقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي، تعزى إلى متغير الدرجة العلمية، إذ كانت قيمة(f) المحسوبة (7.201)، وهي قيمة أكبر من قيمة (f) الجدولية المحددة بـ (3.67)، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول(7) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way Anova) لمحاور تقييم واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي وفقا لمتغير: الدرجة العلمية.

المحاور	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية الجدولية	القيمة الفائية المحسوبة	الدلالة اللفظية
مؤشرات متعلقة بجودة العمل البحثي	أستاذ	23	38.91	بين م	1142.007	2	571.003	3.67	*7.875	توجد فروق بين الدرجات العلمية
	أستاذ مشارك	48	44.77	داخل م	9715.760	134	72.506			
	أستاذ مساعد	66	47.09	المجموع	10857.766	136				
مؤشرات متعلقة بجودة المخرجات البحثية	أستاذ	23	24.00	بين م	668.721	2	334.360	3.67	*7.218	توجد فروق بين الدرجات العلمية
	أستاذ مشارك	48	27.13	داخل م	6207.250	134	46.323			
	أستاذ مساعد	66	30.00	المجموع	6875.971	136				
مؤشرات الكفاية المتعلقة بالباحث	أستاذ	23	57.39	بين م	1492.938	2	746.469	3.67	*5.091	توجد فروق بين الدرجات العلمية
	أستاذ مشارك	48	61.46	داخل م	19647.880	134	146.626			
	أستاذ مساعد	66	66.15	المجموع	21140.818	136				
تقييم واقع البحث التربوي	أستاذ	23	120.30	بين م	9463.300	2	4731.650	3.67	*7.201	توجد فروق بين الدرجات العلمية
	أستاذ مشارك	48	133.35	داخل م	88051.970	134	657.104			
	أستاذ مساعد	66	143.24	المجموع	97515.270	136				

◆ توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05) تعزى الى متغير الدرجة العلمية.

يتضح من الجدول السابق، أن هناك فروقاً بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة، وفقاً لمتغير: الدرجة العلمية، وقد كانت الفروق لصالح فئة أستاذ مساعد، إذ حصلت على المتوسطات الحسابية، ولعل الباحث يرى أن هذه الفئة الوظيفية بحكم حداثة خبرتها، ترى أن الأبحاث التربوية في الجامعات اليمنية، أبحاث علمية تحاكي الواقع التربوي بما يحمله من قضايا بحثية، سواء بما يتعلق بالميدان التربوي أو بمتطلبات التنمية المجتمعية، إلا أن واقع البحث التربوي للجامعات اليمنية، يشير إلى غير ذلك، فهي أبحاث في معظمها تحمل قضايا أكاديمية بعيدة عن الواقع التربوي، فهي أبحاث تجرى بهدف الترقية العلمية أو الحصول على مؤهلات علمية عليا.

ولعل الباحث يرى بأن النتائج التي تمخضت عن عملية التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، إنما تعزى إلى عدم تمسك أفراد عينة الدراسة بالموضوعية والحيادية، وأن معظم إجاباتهم قد اتسمت بالمبالغة والنزعة إلى الذات العلمية، علماً بأن واقع البحث التربوي ليس على المستوى المحلي فحسب، وإنما على المستوى العربي أيضاً إذ يتسم بالتكرار والنمطية، مما يجعل منها أبحاثاً هامشية، كما يشير إلى ذلك العديد من الباحثين.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي يستنتج الباحث الآتي:

- كان واقع البحث التربوي في الجامعات اليمنية في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي العالمي في المستوى المتوسط لجميع مجالات محاور الاستبانة.
- احتل محور مؤشرات جودة كفايات الباحث العلمي المرتبة الأولى، يليه محور مؤشرات جودة العمل البحثي، بينما يأتي محور مؤشرات جودة المخرجات البحثية في المرتبة الثالثة والأخيرة.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)، بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه فقرات مجالات محاور الاستبانة، تعزى إلى متغير: الجامعة.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)، بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه فقرات مجالات محاور الاستبانة الخاصة بموضوع الدراسة، تعزى إلى متغير: الوظيفة الحالية.

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)، بين تقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة، تجاه فقرات مجالات محاور الاستبانة الخاصة بموضوع الدراسة، تعزى إلى متغير: الدرجة العلمية.

التوصيات:

في ضوء استنتاجات الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

- على جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الالتزام بالموضوعية وعدم التحيز والمبالغة في تقديراتهم عند إجاباتهم عن أسئلة الاستبانات وأدوات القياس الأخرى في البحوث العلمية.
- على الجهات الرسمية ذات العلاقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي القيام بمراجعة السياسات والنظم واللوائح الخاصة بالبحث العلمي للجامعات اليمنية، من خلال وضع معايير أو مؤشرات تحدد جودة البحوث التربوية، بما يجعل منها أبحاثاً أصلية وحقيقية، تواكب السياق العالمي لجودة البحث العلمي الجامعي.
- تحديد نسبة من الموازنة العامة للدولة، تخصص لإجراء البحوث العلمية ذات العلاقة بقضايا الفرد والمجتمع، ومتطلبات التنمية المجتمعية، بما يحقق للبحث العلمي دوره تجاه التطور والتقدم الذي تنشده بلادنا على مختلف المجالات والتربية في مقدمتها.
- على الجامعات اليمنية والجهات الرسمية ذات العلاقة بميدان التربية والتعليم الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي للقضايا التربوية التي يجب أن تحظى بالأولوية بالدراسة والبحث، والتي من شأنها تطوير العلمية التعليمية والارتقاء بمخرجاتها.

المقترحات:

في ضوء استنتاجات الدراسة وتوصياتها، يقترح الباحث الآتي:

- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية يتم من خلالها تقييم واقع البحث التربوي في ضوء مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي في الجامعات اليمنية غير المشمولة بالدراسة الحالية.
- إجراء دراسة ميدانية تحدد من خلالها الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، من الكفايات البحثية، بما يتوافق مع متطلبات جودة البحث العلمي الجامعي، ومن ثم إقامة الدورات التدريبة بشأنها.
- إجراء دراسة ميدانية تحدد من خلالها أولويات القضايا التربوية ذات الألوية التي يجب أن تحظى بالدراسة والبحث.

قائمة المراجع:

أولاً: المرجع العربية:-

1 -جونستون، جميس،(1987)، مؤشرات النظم التعليمية، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، مراجعة محمد الأحمد الرشيد، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الكويت.

2 -حسين، سلامة عبد العظيم، (2005)، الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

3 -الخولاني، لينا عبدالله محمد، (2013)، بناء تصور مقترح لتطوير الأداء الوظيفي لرؤساء الأقسام العلمية في الجامعات اليمنية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

4 -الخياط، محمد أحمد، (1998)، أولويات البحث التربوي بكليات التربية جامعة صنعاء، مجلة البحوث والدراسات التربوية، العدد(13)، مركز البحث والتطوير التربوي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

5 -طلبة، جابر محمود، (1991)، البحث التربوي في مصر وعلاقته بالممارسة التربوية في النظام التعليمي، دار النشر للجامعات المصرية، المنصورة، مصر.

6 -العبادي، هاشم فوزي والطائي، يوسف حجيم،(2007)، إدارة التعليم العالي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، دار الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7 -عاشور، محمد علي، (2004)، مدى اهتمام أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الحكومية بالبحوث التربوية المرتبطة بالتطوير التربوي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (5)، العدد (1)، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

8 -عدس، عبد الرحمن، (1992)، أساسيات البحث التربوي، دار الفرقان، عمان، الأردن.

9 -عبد الرسول، كارم فارق، (2010)، تطبيق معايير ومبادئ جودة الخدمة للارتقاء بمستوى جودة البحث التربوي، المؤتمر

العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي، رؤى مستقبلية)، مجلد (2)، مصر.

10 -عبد المعطي، أحمد حسين، (2009)، الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

11 -عودة، أحمد سليمان، (1991)، مشكلات البحث التربوي كما يشعر بها أعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك والإمارات العربية، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية، العدد (6)، السنة السادسة، أبو ظبي.

12 -كمال الدين، يحيى مصطفى، (2009)، نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها، رؤى نظرية وتطبيقات عالمية، دار العالم العربي، مدينة نصر، القاهرة، مصر.

13 -كمال، عبد العزيز وأحمد، شكري، (2005)، مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي، حولية كلية التربية في جامعة قطر، السنة الثانية عشر، العدد (12).

14 -محمد، محمد علي، (1984)، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر.

15 -ميخائيل، مكانيوس، (2006)، مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في سورية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، العدد: الأول، المجلد: الرابع، كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

16 -المنصوب، طارق، (2005)، واقع البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية، مجلة الباحث الجامعي، العدد (9)، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

17 -الهبوب، أحمد غالب، (2011)، معوقات استخدام نتائج البحث التربوي التطبيقي في صناعة القرار التربوي كما يراها الباحثون والقادة التربويون في اليمن، مجلة الباحث الجامعي، العدد (26)، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

18 - هزاع، عبد الودود، (2005)، واقع البحث التربوي في الجمهورية اليمنية وآفاق تطوره، مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية، العدد (2)، المجلد(2)، يناير -يوليو، الجمهورية اليمنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

1. Anderson,Gary,t(1998), Fundamental of Educatianal Research, 2Nd Editions , London flamer press .
2. Anthony,Van Ram,(2007), Research Evaluetion England : Beech Tree Publishing and avarlable at, www.scipol .demon.Covr lke.hton , access at , 30-5-2013 .
3. Cohen, H .Laurence m,(2008) , Research Methods in Education ,(4th edition) Lonelcon , Haper and Row .
4. Harvy ,Lee ,(2002) , Evaluation for what teaching in Higher Education , vol . 7 , No , 3 , p, 252 .
5. The new websters Dictionary at the language (1994) New York , Lexican publication Tnc , U.S.A .

ABSTRACT

Assessment Of Educational Research Realities In Yemeni Universities In The Light Of International University Research Quality Indicators. This Study Aims At Assessing The Educational Research Realities In The Yemeni Universities In The Light Of International University Research Quality Indicators. To Achieve This Aim, The Questionnaire Was Used As A Tool For The Study. It Was Composed Of (64) Items Distributed Into (10) Dimensions And Divided Into Three Axes. The First Axis Dealt With The Quality Of Research Work And Consisted Of Three Dimensions. The Second Axis Focused On The Quality Of The Yemeni Universities Outcomes And Had Two Dimensions. The Quality Of The Yemeni Researcher Competencies Was The Focus Of The Third Axis And Included Five Dimensions. The Validity And Reliability Of The Tool Were Tested And The Questionnaire Was Finalized Before Being Distributed To The Individual Participants. The Sample Of (148) Respondents Was Drawn Out Of The Faculty Members Of Four Yemeni Universities, Namely, Sana'a, Taiz, Ibb And Dhamar University By Using Proper Sampling Techniques. The Data Collected Were Analyzed By Using The Appropriate Statistical Techniques Revealing A Number Of Findings Of Which The Following Are The Most Important: - The Realities Of The Educational Research In The Yemeni Universities In The Light Of International University Research Quality Indicators Have Shown An Average Level Of Quality According To Arithmetical Mean Scores On The Full-Scale. - There Are Differences Of Statistical Significance Between The Participants' Responses Rates At The Significance Level (A=0.05)With Respect To The Educational Research In The Yemeni Universities. These Differences Can Be Attributed To The University And Academic Degree Held Variables.

- No Statistical Significant Differences Have Been Found Between The Individual Participants' Responses Rates Regarding The Educational Research Realities In The Yemeni Universities That Could Be Attributed To The Professional Designation Variable. On The Basis Of Finding And Results, A Set Of Meaningful Recommendations And Suggestions Relevant To The Study Have Been Laid.